



الاتار المحتمل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات الماليه في النمو الاقتصادي: دراسات حاله

د.عبدالله فاضل الحيايى

مدرس/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

بعد تحرير تجارة الخدمات الماليه, وعلافته بالنمو الاقتصادي حقلا خصبا في مضمار الاقتصاد الدولي. وافضت نتائج التحليل الكمي ان التحرير المالي للدول الخليجيه العربيه منفردة لم يترك اترا ايجابيا ومعنويا في الناتج المحلي الاجمالي, في حين كان الاتر ايجابيا ومعنويا على المستوى الجمعي لتلك الدول. وعليه, فان التعامل على شكل اندماج للمؤسسات الماليه واسواقها من شأنه ان يقضي إلى تحقيق مزيات اقتصادية افضل في ميدان التنافس في الاسواق الماليه العالميه, وتقويه موففها التفاوضي في إطار الاسهام في قرارات منظمة التجارة العالميه, ق لها عوائد إقتصادية ملموسه. وينبغي التشديد على حتميه التكامل المالي الخليجي والسير به باتجاه اندماج المؤسسات الماليه وإستبدالها بعدد محدود من المؤسسات الماليه الضخمه التي تستطيع منافسه المؤسسات الماليه الاجنبيه بشكل افضل, في ظل تحرير تجارة الخدمات الماليه .

المقدمه:-

امسى الحديث عن الخدمات المالية يأخذ مجالا رحبا في الادبيات الاقتصادية والمالية الدولية، واضحت "الخدمة المالية" تعامل بوصفها منتجا له قطاعه الخاص به يطلق عليه "صناعة الخدمات المالية" من مثل الخدمات التمويلية, والمصرفية, والتأمينية، واصبح لكل خدمة مالية اداتها التي تعكس العلاقة بين طرفين هما منفذ الخدمة المالية والمستهلك الذي



يطلبها. وبات تحرير الخدمات المالية من الموضوعات الاقتصادية المهمة التي حظيت باهتمام واسع من لدن المختصين في الاقتصاد الدولي منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. ويأتي هذا الاهتمام متزامناً مع اشتداد حدة الازمات المالية التي شهدتها العديد من الدول، واقتنائها بهذا التقدر أو ذلك مع التحرير المالي من مثل الازمة المالية في المكسيك (1994-1995)، وفي جنوب شرق آسيا (1997)، وفي البرازيل (1998)، وفي روسيا (1999)، ولفنتت هذه الازمات المالية انظار الاقتصاديين حول ولادة ظاهرة اقتصادية جديدة اطلق عليها "العولمة المالية"، التي تعد واحدة من ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية وإحدى تجلياتها. فضلاً عما يشهده العقد الاول من الالفية الثالثة من ازمة مالية عالمية في الولايات المتحدة الامريكية (2008)، ما زالت تداعياتها طور التفاعل، والقت بظلالها القاتمة على اغلب الإقتصادات في العالم. كما تتبع أهمية تحرير الخدمات المالية، من الدور الحاسم الذي يمارسه القطاع المالي، من خلال إمداد الاستثمارات المحلية بمصادر النمو الإقتصادي، فضلاً عن نمو تجارة الخدمات بعامة والخدمات المالية بخاصة بشكل مثير للاهتمام وبمعدلات ما زالت تضاهي معدلات النمو في تجارة السلع. ناهيك عن زيادة نسبة اسهام الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في معظم الدول. كما ان تحرير تجارة الخدمات بات مرهوناً إلى حد كبير بتحرير تجارة الخدمات المالية، وإزالة العوائق التي تعترض طريقها، وعليه فان تحرير تجارة الخدمات المالية لا يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الدولي في قطاع الخدمات وحده حسب، وإنما يؤدي إلى زيادتها لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بتحرير تجارة الخدمات المالية نظراً لتزايد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات المالية من إجمالي التجارة الدولية، ناهيك عن سياسات الانفتاح



والإصلاح الاقتصادي التي تعزز من أهمية القطاع المالي، والتوجه الجاد للعديد من دول العالم إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وعذت تجارة الخدمات المالية كونها الأكثر حركية في العالم، اذ بلغ معدل نموها السنوي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو (15%) (12,3%) من تجارة الخدمات⁽¹⁾. ومهما تعاظمت العوامل الدافعة للبدء بتحرير تجارة الخدمات، بيد ان دوافع تحرير الخدمات المالية يجد له مسوغات أكثر كونه يوصف بالشرط المسبق الذي يتقدم سوق راس المال برمته، ويعد الشريان الحيوي الذي يسهل انتقال السلع والخدمات.

مشكله البحث: يعد قطاع الخدمات المالية واحداً من اهم القطاعات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) من اصل اثنا عشر قطاعاً رئيساً، والتي تم إقرارها بين الدول الاعضاء المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتعد اول اتفاقية متعددة الاطراف تضع مبادئ وقواعد منظمة للتجارة الدولية في الخدمات، وتنشئ اطاراً لتحريرها تدريجياً. ولا ريب، ان هذه الاتفاقية تحمل بين جنباتها جملة من التحديات التي تفرضها على المؤسسات المالية للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، وعليه فان الدول الخليجية العربية (عينة الدراسة) التي وافقت على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيعها على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ستواجه قطاعاتها المالية تحديات تنعكس على ادائها الاقتصادي الذي تجسده معدلات نموها الاقتصادي معبراً عنه بالتطورات التي يشهدها الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

هدف البحث: - يهدف البحث إلى بيان اثر انضمام الدول الخليجية العربية إلى منظمة التجارة العالمية، وتبنيها سياسة تحرير تجارة الخدمات المالية في معدلات نموها الاقتصادي.

فرضيه البحث: - تُمارس عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول الخليجية العربية اثاراً سلبية في النمو الاقتصادي، لعدم قدرة مؤسساتها



المالية على منافسة نظيراتها العالمية التي تتمتع بمهارات عالية وبمزيات الإنتاج الكبير .

منهج البحث: - يعتمد البحث الجمع بين الاسلوبين الوصفي والكمي، ويستند الاسلوب الوصفي على الدراسات النظرية، في حين يقوم الاسلوب الكمي على القياس الاقتصادي الذي يهدف إلى قياس اثر انضمام الدول الخليجية العربية فرادى ومجتمعة وتبنيها تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي وتحليله. وتم اعتماد المدة (1991-2007) لاسباب عدة لعل في مقدمتها ان تاريخ انضمام دول العينة إلى منظمة التجارة العالمية يقع ضمن هذه المدة، وقيامها بالتوقيع على اتفاقية التجارة في الخدمات، فضلا عن ان هذه المدة الزمنية شهدت جملة من التغيرات الاقتصادية المهمة ابرزها ديوع ظاهرة العولمة المالية وانتشارها، وإتباع دول العينة سياسة الانفتاح الاقتصادي وبضمنها الانفتاح المالي. وبهدف التحقق من فرضية البحث جرى تقسيم البحث إلى اربعة محاور، اهتم المحور الاول بالتعريف بالمفاهيم الاصطلاحية لكل من تجارة الخدمات المالية، وتحرير تجارة الخدمات المالية، والتعرف على اليات عملية التحرير المالي. وتناول المحور الثاني مزيات تحرير تجارة الخدمات المالية وسلبياتها، وانصب اهتمام المحور الثالث على استعراض اهم الدراسات التي تناولت الاثر الذي يمارسه تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي. وانصرف المحور الرابع لقياس اثر تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي للدول الخليجية العربية كل على إنفراد، وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة للمدة (1991-2007).

المحور الاول: - مفهوم تجارة الخدمات المالية وتحريرها والياتها



ينصرف المفهوم الاصطلاحي لتجارة الخدمات المالية بحسب التعريف الذي اورده الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) إلى "الخدمات كافة التي تحمل الطبيعة المالية والمقدمة بوساطة مؤرد خدمات مالية في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية". وتعرف الاتفاقية نفسها مؤرد الخدمة المالية بأنه "اي شخص طبيعي او اعتباري لدى احدى الدول الاعضاء, ويرغب فعلا في تقديم خدمة مالية"⁽²⁾. اما المفهوم الاصطلاحي لتحرير تجارة الخدمات المالية, والذي يطلق عليه اختصارا بالتحرير المالي فينصرف إلى معنيين⁽³⁾: - المعنى الاول: - هو المعنى الشامل ويقصد به "مجموعة الاساليب والإجراءات التي تتخذها دولة ما لإلغاء او تخفيف حدة الإجراءات والقيود المفروضة على عمل النظام المالي والمصرفي وذلك بقصد تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه ". والمعنى الثاني: - يتضمن "العمل على تحرير عمليات السوق المالية من جميع القيود المفروضة عليها, التي تعد سبباً رئيساً في إعاقة تداول الاوراق المالية على المستويين المحلي والدولي".

ويشمل النظام المالي المؤسسات المالية والاسواق المالية وادواتها ويؤدي تحريره إلى تفعيل المشاركة في النمو الاقتصادي والوصول إلى حالة الانفتاح المالي لعمل السوق المالية من حيث تحديد سعر صرف العملة الوطنية, وحرية تبادل العملات, وترك تحديد معدلات الفائدة لالية السوق ومن تم رسم السياسات النقدية لكي تتناغم وتلك الحالة المنفتحة للسوق⁽⁴⁾. اما القيود المفروضة على عمل النظام المالي, والتي يطلق عليها بالكبح المالي Financial Repression فهي تلك التي تفرض على المنافسة في الاسواق المالية, وتتمثل ب: الاتية⁽⁵⁾: -

- القيود المفروضة على رؤوس الاموال المتدفقة من الخارج إلى الداخل او بالعكس.

- القيود المفروضة على المنافسة الاجنبية في الاسواق المالية المحلية.



- العمل على ضمان حد ادنى من هامش الوساطة المالية, وذلك من خلال برامج الدعم للوسطاء الماليين, او من خلال تثبيت معدلات الفائدة على الودائع والقروض.
- العمل على فرض قيود على عملية خروج الوسطاء الماليين من السوق التي غالباً ما تكون مصحوبة بعمليات تأمين غير محددة للودائع.
- العمل على تأمين القروض الاساسية في محافظ الائتمان المصرفي.
- ضمان نشاط الاعمال المصرفية من خلال برامج الائتمان المحولة حكومياً للقطاعات الرئيسية.

اليات تحرير الخدمات المالية: - (6):-

- إلغاء ضوابط الصرف:- يجري ذلك عن طريق اعتماد سعر صرف مرن للعملة المحلية, ويتحدد ذلك على وفق الية السوق, لان سعر صرف العملة المحلية يظهر المستويات الحقيقية لاسعار الموجودات المحلية, وقد تم اعتماد هذا الإجراء في اغلب الدول الراسمالية المتقدمة.
- تحرير معاملات راس المال:- إتاحة الحرية رؤوس الاموال من والى النشاطات الاقتصادية المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى إمكانية امتلاك المقيمين للاصول المالية والنقدية والمادية الاجنبية وكذا الحال فيما يخص الاجانب غير المقيمين في امتلاك الاصول المحلية وتداولها. ومن الجدير بالذكر, ان عملية تحرير معاملات حساب راس المال تُستكمل بإجراءات أخرى تتمثل بالاتي:-
- المعاملات الداخلية:- يَسمح فيها للمقيمين بتحويل رؤوس الاموال, ومسك الاصول المالية في الاسواق المالية الدولية, ويسمح لغير المقيمين إصدار المطلوبات والاقتراض من الاسواق المحا .



- المعاملات المحلية بالعملات الاجنبية:- يَسمح فيها للمقرضين والمقترضين انجاز المعاملات فيما بينهم بالعملات الاجنبية من مثل الودائع المصرفية والاقتراض بالعملات الاجنبية.

إن تحرير قطاع الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات, تم الاتفاق عليه بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الذي عقد في مقر المنظمة في جنيف في 1997, وجرى الاتفاق على إزالة القيود الدولية المفروضة على نشاط المؤسسات المالية, وتوسعتها, ووصف الاتفاق بالتاريخي لانه يدعم سياسات التحرير المالي, ويعد اداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في انحاء العالم كافة, اذ شمل الاتفاق نطاقاً واسعاً من الخدمات المالية التي بلغت قيمتها نحو (18) تريليون دولار في هيئة اوراق مالية, و(38) تريليون دولار في شكل قروض مصرفية, و(2,5) تريليون دولار في صورة اقساط تامين⁽⁷⁾.

وتتمكن الاتفاقية العامة في الخدمات من تحقيق هذه المهمة من خلال مبادئها واحكامها التي تنص عليها, وتحظر بموجبها على الدول الاعضاء التمييز بين المؤسسات المالية العاملة في السوق وتصنيفها إلى اجنبية ومحلية, فضلاً عن إزالة القيود التي تحد من إمكانية نفاذ المؤسسات المالية الاجنبية إلى الاسواق المحلية للدول الاعضاء وتحريرها من انواع القيود كافة وجدولتها بصورة شفافة في جداول الالتزامات المحددة في حالة وجودها.

المحور الثاني:- مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية وسلبياته



قبل البدء في إدراج مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية وسلبها سنلقي نظرة على جملة الاهداف التي تسعى اغلب الدول إلى تحقيقها باعتماد التحرير المالي وفي مقدمتها⁽⁸⁾:-

- تسهيل وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، وبالمقابل تسهيل دخول الشركات والمستثمرين الاجانب إلى الاسواق المالية المحلية.
- تعزيز المنافسة بين الاسواق المالية المختلفة بغية الحصول على اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الدولية.
- تحقيق كفاءة اكبر وفعالية اعلى لعمل الاسواق المالية بهدف تعبئة الادخارات المحلية والاستفادة منها في عمليات التمويل.
- دعم الاستثمارات المحلية وتشجيعها في بقية القطاعات الاقتصادية، من خلال تأمين رؤوس الاموال عبر مصادرها المختلفة⁽⁹⁾.
- زيادة عدد الادوات المالية المتاحة لكل من المدخرين والمستثمرين، من خلال توسيع البنية التحتية المالية، وتحسين الإطار العام لعملية الوساطة المالية، والعمل على تخصيص الموارد المالية بشكل كفاء، وتشجيع الادخارات، وزيادة عرض الائتمان الكلي للقطاع المصرفي⁽¹⁰⁾.

بعد التعرف على اهم الاهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من جراء تحرير تجارة الخدمات المالية، سنقوم بتلخيص مزايا التحرير المالي وسلبياته.

مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية:- يمكن حصر اهم مزايا التحرير المالي بالاتي⁽¹¹⁾:-



1. العمل على تحريك المصادر المالية من دول الفائض في راس المال إلى دول العجز، فضلا عن خفض معدلات الفائدة على الاقتراض وبخاصة تجاه القطاعات الاقتصادية الرائدة: الصناعية والزراعية والتجارية.
2. تعزيز المنافسة في الاسواق المالية، وتحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية، والذي ينعكس على تحسين نوعية الخدمة المالية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلا عن توفير خيارات افضل للمستهلكين.
3. الإسهام في تحسين الاداء الاقتصادي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، عبر تنشيط خدمات الوساطة المالية، وتهيئة مناخ ملائم يزيد الفرص الاستثمارية، من خلال تخصيص افضل للموارد بين القطاعات الاقتصادية وبين الدول المختلفة.
4. تسهيل عملية حصول الحكومة على الموارد المالية وبتكاليف اقل لتمويل قطاعاتها الاقتصادية، فضلا عن حفز الحكومة لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات الإشراف والرقابة على القطاع المالي، وإنهاء جميع انواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في عمل الاسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، واتباع سياسات اقتصادية بغية جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع اعادة ارسدة المستثمرين المحليين الموجودين في الخارج⁽¹²⁾، وما يعقبها من تعزيز امكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدماتها باقل تكاليف، ناهيك عن تحسين نوعية التدفقات النقدية، بما يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعاني منها اغلب الدول النامية⁽¹³⁾.
5. توفير اليات افضل لإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات، وتعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد⁽¹⁴⁾.



6. السعي من أجل التخلص من القيود المالية من مثل الحد الأعلى لمعدل الفائدة، والحد الأقصى للاحتياطي، وتحديد مقدار برامج الائتمان وغير ذلك من المحددات التي تشكل الإطار القانوني لعمل الأسواق المالية من خلال التحرير المالي الذي ينجم عنه نمو العوائد بوساطة تحسين معدلات الفائدة ورفعها باتجاه توازن سوق المنافسة وإعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل، ورفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي في الأجل الطويل⁽¹⁵⁾.

7. استثناء الاختلال الحاصل في الأسواق المالية، والعمل على حفز تأثيرات مضادة على بنية رأس المال وتدفعه، وبدلك تعد عملية التحرير المالي واحدة من الوسائل الرئيسية التي تؤدي إلى تحسين نوعية رأس المال المتدفق، ومن ثم تقوية النظم المالي⁽¹⁶⁾.

سلبيات تحرير تجارة الخدمات المالية: - تحمل عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في صلبها سلبيات عدة يمكن تلخيصها بالآتي⁽¹⁷⁾:

1. تؤدي إلى تهميش المؤسسات المالية المحلية لعدم قدرتها على المنافسة، إذ يترتب عليها منافسة مؤسسات مالية عالمية تتميز بمستوى عالٍ من المهارة، والتكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتع هذه المؤسسات بمزايا الإنتاج الكبير.

2. تقوض استقرار النظام المالي ومن ثم الاقتصاد الكلي، إذ تؤثر سلباً وبطريقة غير مباشرة في الاستقرار المالي وذلك عن طريق زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب.

3. سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على الأسواق المالية المحلية، وعادة ما يكون الموردون الأجانب أكثر كفاءة من نظرائهم المحليين.

4. عدم وصول الخدمة المصرفية إلى بعض القطاعات أو الأقاليم ضمن الدولة الواحدة، نظراً لتركيز المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية



على خدمة القطاعات الاقتصادية المربحة من السوق والتي يشار إليها بالاختيار الأفضل.

5. إن التحرير المالي يعني الاندماج في النظام المالي العالمي والمشاركة في العولمة المالية، مما يجعل النظام المالي المحلي مستقبلاً للامتيازات المالية التي سرعان ما تنتقل عدواها إلى النظام المالي المحررة، ومصداق ذلك ما تعرضت له اقتصادات جنوب شرق آسيا في التسعينات من القرن العشرين من أزمة مالية من جراء تحريرها المالي غير المنضبط.

من هنا حرّي بتلك الدول التي تقدم على التحرير المالي ان تقوم ابتداء بإصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية لكي يتمكن من التنافس بشكل فعال على المستوى الدولي.

المحور الثالث:- الدراسات السابقة التي تناولت تحرير تجارة الخدمات المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

يعد تحرير تجارة الخدمات المالية، والاندماج في الاسواق المالية الدولية وعلاقته بالنمو الاقتصادي حقلاً خصباً للدراسة في مضمار الاقتصاد الدولي، وظهرت في الأدبيات الاقتصادية المختصة دراسات مكثفة تناولت تحليل الأثر الذي تمارسه عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي. وأسفرت تلك الدراسات عن نتائج متباينة تقع بين السلب والإيجاب، وفي هذا المحور استعراضاً لعدد من تلك الدراسات.

1. بينت دراسة (Dobson & Jaquet, 1998) ان تحرير القطاع المالي يسهم في حفز النمو الاقتصادي وديمومته، من خلال تسريع التراكم الراسمالي والأثر الذي يتركه في الكفاءة الإنتاجية. وأكدت الدراسة



- ضرورة ان يرافق عملية التحرير المالي تطوير القطاع المالي للحؤول دون وقوعه في الازمات المالية⁽¹⁸⁾.
2. اظهرت دراسة (Francois & Shknecht , 1999) وجود علاقة ارتباط قوية بين الانفتاح (التحرير) المالي ودرجة المنافسة والنمو الاقتصادي، ان انفتاح القطاع المالي على الخارج يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تنعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي⁽¹⁹⁾.
3. وكادت الدراسة التي اعدتها (US Council For International Business) ان تحرير تجارة الخدمات المالية دو اتر ايجابي في النمو الاقتصادي، وينطلق هذا الاثر من اتجاهين: الاول، تقديم الخبرة والمال للاسواق المحلية النامية، وتشجيع الادخار المحلي، وزيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية فيها، وتسهم في خفض تكاليف الخدمات المالية للمقترضين، ومن ثم تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام راس المال ورفع معدل النمو الاقتصادي. والثاني، ان عملية تحرير تجارة الخدمات المالية تؤدي إلى توليد اثار ايجابية في القطاعات الاقتصادية وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي⁽²⁰⁾.
4. خلصت دراسة (Achy, 2003) لعينة من الدول النامية إلى ان عملية التحرير المالي التي تتمثل بتحرير معدلات الفائدة، وتخفيض احتياجات الاحتياطي، وإتباع سياسات مساندة للتنافس، يخلف اثراً سلبياً في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وانعكاس ذلك على معدل النمو الاقتصادي⁽²¹⁾.
5. خرجت دراسة (Clickman & Arestis, 2003) بنتيجة فحواها ان تمة اثار سلبية لعملية التحرير المالي في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا، وتوصل الباحثان إلى ان المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي الناجمة عن وجود قطاع مالي غير مستقر تتضاعف في



- الاقتصادات النامية المتحررة, عندما يكون التحرير المالي عاملا مهما في هذه العملية⁽²²⁾.
6. استعرضت دراسة (Canar & Arestis, 2004) الطرائق المختلفة التي يؤدي من خلالها التحرير المالي إلى ازمامت مالية, وفي ظل وجود مخاطر واختيارات غير ملائمة في اسواق راس المال, مع عدم وجود قيود على تدفقات راس المال, قد تميل المصارف إلى الاسراف في عملية الاقراض الذي يؤدي إلى الافراط في الاقتراض والاستثمار, وعلى اثر ذلك تتخفص الادخارات, ويزداد العجز في الحساب الجاري, الذي يضع القطاع المصرفي في مشكلة خطيرة, مما يؤدي إلى التأثير السلبى لعدد من متغيرات الاقتصاد الكلى, والنمو الاقتصادى⁽²³⁾.
7. اثبتت دراسة (الاغا, 2004) وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في معدل النمو السنوي للسكان, ومعدل الاستثمار, وتحرير الخدمات الد, وتحرير خدمات الاتصال, وبين معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالى لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1990-2000)⁽²⁴⁾.
8. برهنت دراسة (العبيدى, 2008) على وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في حجم الاستثمار الإجمالى السنوي ومعدل الانفتاح المالى وبين التغيرات في الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون الخليجى بوصفها كتلة اقتصادية واحدة. في حين كانت العلاقة سلبية بين معدل الانفتاح المالى والناتج المحلى الإجمالى في دول الخليج العربية باستثناء البحرين للمدة (1991-2005)⁽²⁵⁾.
- المحور الرابع :- فياس اثر تحرير تجارة الخدمات المالىة في النمو الإقتصادى وتحليله للدول الخليجيه العربية للمدة (1991-2007)**



تم استخدام بيانات سنوية عن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة المتمثلة بالدول الخليجية العربية لتعبر عن المتغير المعتمد (Y) والذي هو دالة لعدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة بمعدل الانفتاح المالي* وحجم الاستثمار الإجمالي فضلاً عن حجم الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية لهذه الدول.

إن النظرية الاقتصادية لديها مجال واسع للاستخدام في هذا البحث، كذلك سيعتمد التحليل على المنطق الاقتصادي لتبيان طبيعة العلاقة بين واحد من المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (معدل الانفتاح المالي) المتغير التابع (حجم الناتج المحلي الإجمالي).

يشير المنطق الاقتصادي إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) ومعدل الانفتاح المالي (X_1)، إذ كلما تغير هذا المتغير مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي لها

$$Y = f (X_1).....(1)$$

تشير النظرية الاقتصادية إلى إن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) وحجم الاستثمار الإجمالي فيها (X_2) هي علاقة طردية، إذ كلما تغير حجم الاستثمار الإجمالي لهذه الدول مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بشكل مقابل.

$$Y = f (X_1 , X_2).....(2)$$

تبين النظرية الاقتصادية كذلك، إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) وحجم الاستهلاك النهائي فيها (X_3) إذ كلما تغير حجم الاستهلاك النهائي في هذه الدول مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها بشكل مقابل.



$$Y = f (X_1 , X_2 , X_3).....(3)$$

تظهر النظرية الاقتصادية كذلك، إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) وصافي التجارة الخارجية فيها (X_4)، إذ كلما تغير هذا المتغير في هذه الدول مع ثبات العوامل الأخرى تغير الناتج المحلي الإجمالي فيها بشكل مقابل.

$$Y = f (X_1 , X_2 , X_3 , X_4).....(4)$$

وعليه ستكون المعادلة الرابعة بعد إدخال الحد الثابت كما يأتي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4.....(5)$$

وإن التقدير ما لم يحتو على حد الاضطراب (U_i) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد⁽²⁵⁾، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالآتي:-

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + U_i$$

تم استخدام برنامجي (Minitab) و (SAS) في تقدير انموذج الانحدار الخاص بتحليل الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة، كما تم اللجوء إلى استخدام بعض التحليلات الخاصة المتمثلة بتحليل البواقي وتحليل المسار.



إن تحليل المسار قائم على تجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي (الذي يمثل المتغير التابع أو المعتمد) إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة وبالطريقة التي ذكرت من لدن كل من الباحثين (1959) Dewey & Lu . كما تمت الاستعانة بتصنيف قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في اختبار تحليل المسار حسب (1973) Link & Mishra الموضحة (27): -

الجدول (1): تصنيف قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في اختبار تحليل

المسار

1.00	0.99- 0.30	0.29- 0.20	0.19- 0.10	0.09-0	حدود قيم التأثيرات
			قليل	يهمل	تصنيفها

تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2007-1991)

للحصول على افضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانة بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل.

$$Y = -13752 + 2.1994X_2 + 1.1190X_3$$

(4.82) (3.21) (4.66)

الجدول (2): تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2007-1991)

المتغيرات	أسماء المتغيرات
-----------	-----------------



()					Y
					X1
					X2
حجم الاستهلاك النهائي					X3
() صافي التجارة الخارجية					X4
		(t)	الحرية		
Constant	-13752	4.82	2	$R^2 = 99.1\%$	X2 X3 0.980
X_2	2.1994	3.21	14	$R^2 = 99.0\%$	
X_3	1.1190	4.66	16	$F = 788.69$	
				$DW = 1.14$	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

إن المتغيرين المستقلين المستخدمين في هذا الانموذج اجتازا اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير معاملات الانموذج جاء كما (في الجدول 2).

إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (99.1%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي في هذه الدولة، وان النسبة المتبقية (0.9%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تبين قيمة اختبار (F) معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2.14)، اما اختبار (Klein) فإنه يؤكد بان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، لكن قيمة اختبار (DW) لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي وجود مشكلة الارتباط السداتي في الانموذج إذ ان القيمة المحتسبة لهذا الاختبار واقعة في منطقة عدم التوكد الموجبة.



إن نتائج التقدير لهذا الانموذج تبين ان هناك علاقة طردية ذات تاثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار الإجمالي في الإمارات، إن هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى ان تغيراً في حجم الاستثمار الإجمالي في دولة الإمارات بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.1994) وحدة.

إن التأثير المعنوي الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات يعود إلى تاثير حجم الاستهلاك النهائي في هذه الدولة هذا ما اظهرته نتائج التقدير لهذا الانموذج التي تبين بان هناك علاقة طردية ذات تاثير معنوي بين هذا المتغير والناتج المحلي الإجمالي للإمارات وان هذه العلاقة جاءت متطابقة مع المنطق الاقتصادي. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً في حجم الاستهلاك النهائي في الإمارات بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بمقدار (1.1190) وحدة.

تحليل المسار في دولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (3) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات وكما هو موضح في الجدول الآتي:



الجدول (3): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتبط			
	X ₂	X ₃	Y
X ₂	1.0000		
X ₃	0.9803	1.0000	
Y	0.9887	0.9923	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₂	0.40810		
X ₃	0.59226		
المتغيرات	حجم الاستثمار الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الإجمالي
حجم الاستثمار الإجمالي	(0.40810)	0.580592478	0.9887
حجم الاستهلاك النهائي	0.40006043	(0.59226)	0.9923

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية
ملاحظة: القيم النظرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (3) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة نجد إن حجم الاستثمار الإجمالي ذا تأثير مباشر موجب وعال في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال حجم الاستهلاك النهائي وهو ذو تأثير

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لحجم الاستهلاك النهائي لدولة الإمارات موجباً وهو ذو تأثير عال أيضاً، أما التأثير غير المباشر من خلال حجم الاستثمار الإجمالي فقد كان موجباً وعال.

أخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي أولاً ومن ثم اعتماد حجم الاستثمار الإجمالي تانياً كأساس في



تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين للمدة (1991-2007) للحصول على أفضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانة بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. إن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا الانموذج اجتازت جميعا اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير معاملات الانموذج جاء كما يأتي:

$$y = - 282.4 + 0.993 x_2 + 1.07 x_3 + 0.823 x_4$$

(-0.30) (5.42) (4.08) (4.17)

الجدول (4): تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين للمدة (1991-2007)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
() حجم الاستهلاك النهائي صافي التجارة الخارجية					Y
					X ₁
					X ₂
					X ₃
		(t)	الحرية		
Consta nt	- 282.4	-0.30	3	R ² =99.3%	X ₂ X ₃
X ₂	0.993	5.42	13	R ² =99.2%	X ₃ 0.885
X ₃	1.07	4.08	16	F= 684.92	X ₄ 0.781
X ₄	0.823	4.17		DW= 1.64	0.949

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب: الإلكتروني .



إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (99.3%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية، وان النسبة المتبقية (0.7%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تبين قيمة إختبار (F) المحتسبة معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3.13)، في حين يبين اختبار (Klein) إن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وان قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

إن نتائج التقدير لهذا الانموذج تبين ان هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الاستثمار الاجمالي وحجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين وان هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً نسبياً في حجم الاستثمار الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في المحلي الإجمالي لها بمقدار (0.993) وحدة.

يعود التأثير المعنوي الاخر في حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين إلى حجم الاستهلاك النهائي هذا ما اظهرته نتائج التقدير لهذا الانموذج التي تبين بان هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي فيها وان هذه العلاقة كانت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فهي تعني إن تغيراً نسبياً في حجم الاستهلاك النهائي في البحرين بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.07) وحدة.



تبين نتائج التقدير لهذا الانموذج إن هناك علاقة طردية ذات تاثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين وصافي التجارة الخارجية لها، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى ان تغيراً نسبياً في صافي التجارة الخارجية للبحرين بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.823) وحدة.

تحليل المسار في مملكة البحرين :-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (5) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرات المستقلة الثلاثة ذات التأثيرات المعنوية المؤثرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (5): تحليل المسار لتجزئة وتبطلات حجم الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط				
	X ₂	X ₃	X ₄	Y
X ₂	1.0000			
X ₃	0.8848	1.0000		
X ₄	0.7811	0.9488	1.0000	
Y	0.9172	0.9879	0.9530	1.0000
المتغيرات المعيارية				
X ₂	0.28632			
X ₃	0.42608			
X ₄	0.32512			
المتغيرات	حجم الاستثمار الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	صافي لتجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي
حجم الاستثمار الإجمالي	(0.28632)	0.376995584	0.253951232	0.9172
حجم الاستهلاك النهائي	0.253335936	(0.42608)	0.308473856	0.9879
صافي التجارة الخارجية	0.223644552	0.404264704	(0.32512)	0.9530

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية
ملاحظة: القيم النظرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.



من الجدول (5) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة نجد إن حجم الاستثمار الإجمالي في المملكة كان ذو تأثير مباشر موجب ومتوسط في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تشير نتائج القياس إلى إن التأثير غير المباشر كان موجبا من خلال حجم الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية، فهو ذو تأثير عالٍ في حجم الاستهلاك النهائي لكنه كان ذو تأثير متوسط مع صافي التجارة الخارجية.

نجد إن حجم الاستهلاك النهائي في المملكة كان ذو تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجبا من خلال حجم الاستثمار الإجمالي وصافي التجارة الخارجية فهو ذو تأثير متوسط مع الأول، كما انه ذو تأثير عالٍ مع المتغير الثاني.

وعلى وفق النتيجة المذكورة انفا فيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لصافي التجارة الخارجية موجبا وهو ذو تأثير عالٍ ايضا، في حين كان التأثير غير المباشر موجبا وعالٍ من خلال حجم الاستهلاك النهائي، لكنه كان موجبا و ذو تأثير متوسط مع حجم الاستثمار الإجمالي.

اخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي للبحرين اولاً ومن تم اعتماد صافي التجارة الخارجية تانيا بوصفه اساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج الإجمالي لمملكة البحرين.



تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي المملكة العربية السعودية للمدة (2007-1991)

للحصول على افضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانة بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. في هذا الانموذج اجتاز واحد من المتغيرات المستقلة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير الانموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = 977228 + 2.3775X_4$$

(8.25) (10.57)

الجدول (6): تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة (2007-1991)

اسماء المتغيرات					المتغيرات
					Y
()					X ₁
()					X ₂
()					X ₃
حجم الاستهلاك النهائي					X ₄
صافي التجارة الخارجية					X ₄
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفه الارتباط
Constant	977228	8.25	1	R ² =88.2%	
X ₄	2.3775	10.57	15	R ² =87.4%	
			16	F=111.77	
				DW=1.92	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (88.2%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي للسعودية تعود إلى صافي



التجارة الخارجي، وان النسبة المتبقية (11.8%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج يطلق عليها عادة تسمية المتغير العشوائي.

تبين قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2.14) إن قيمة اختبار (DW) الم تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي في هذا الانموذج.

تظهر نتائج التقدير لهذا الانموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية و صافي التجارة الخارجية، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى ان تغيراً في صافي التجارة الخارجية للسعودية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (2.3775) وحدة.

تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان للمدة (1992-2006)
للحصول على افضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانة بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل.
هذا الانموذج اجتاز اثنين من المتغيرات المستقلة الأربعة المستخدمة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير الانموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = 173.6 + 1.17277X_3 + 1.07262X_4$$

(0.23) (14.95) (12.69)



الجدول (7): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان للمدة (1992-2006)

اسماء المتغيرات				المتغيرات	
$\begin{pmatrix} Y \\ X_1 \\ X_2 \\ X_3 \\ X_4 \end{pmatrix}$ حجم الاستهلاك النهائي صافي التجارة الخارجية				Y	
				X ₁	
				X ₂	
				X ₃	
				X ₄	
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constan t	173.6	0.23	2	R ² =99.7%	X3
X ₃	1.1727 7	14.95	12	R ² =99.7%	X4 0.917
X ₄	1.0726 2	12.69	14	F=2290.88	
				DW=2.56	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (99.7%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى حجم الاستهلاك النهائي و صافي التجارة الخارجية لسلطنة عمان، وان النسبة المتبقية وهي جـد صغيرة (0.3%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تشير قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2.12)، في حين يبين اختبار (Klein) إن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وان قيمة اختبار (DW) المحتسبة لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي وذلك لوقوعها في منطقة عدم التوكد التي يكون فيها القرار غير محسوم.



إن اختبار تحليل البواقي قائم على استبعاد القيم الشادة من القياس، التي تؤدي إلى زيادة تباينات الاخطاء والتي بدورها ستزيد من مشاكل القياس، لذلك قام الباحث باستبعاد قيم العامين 1991 و 2007 من القياس. تشير نتائج التقدير لهذا الانموذج إلى إن هناك علاقة طردية ذات تاثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي لسلطنة عمان، كما إن هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. معني إن تغييراً في حجم الاستهلاك النهائي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى، سيؤدي إلى تغيير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.17277) وحدة.

تبين نتائج التقدير لهذا الانموذج إن هناك علاقة طردية ذات تاثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان و صافي التجارة الخارجية لها، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى ان تغييراً في صافي التجارة الخارجية لهذه الدولة بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى سيؤدي إلى تغيير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.07262) وحدة.

تحليل المسار في سلطنة عمان :-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينه في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (8) في تحليل المسار، ذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تاثيرات مباشرة واخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين دي التاثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان وكما هو موضح في الجدول الاتي:



الجدول (8): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط			
	X ₃	X ₄	Y
X ₃	1.0000		
X ₄	0.9166	1.0000	
Y	0.9810	0.9740	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₃	0.55182		
X ₄	0.46822		
المتغيرات	حجم الاستهلاك النهائي	صافي لتجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي
حجم الاستهلاك النهائي	(0.55182)	0.429170452	0.9810
صافي لتجارة الخارجية	0.505798212	(0.46822)	0.9740

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على معرجات الحاسبة الإلكترونية
ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التغيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (8) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة نجد إن حجم الاستهلاك الـ في السلطنة ذا تأثير مباشر موجب و عالٍ؛ الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال صافي التجارة الخارجية وهو ذو تأثير عالٍ.

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لصافي التجارة الخارجية لسلطنة عمان موجباً وهو ذو تأثير عالٍ أيضاً، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال حجم الاستهلاك النهائي.

أخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي أولاً ومن ثم اعتماد صافي التجارة الخارجية تانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان.



تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لدوله فطر للمدة (2007-1991)

للحصول على افضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانه بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل.

في هذا الانموذج اجتاز اثنين من المتغيرات المستقلة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير الانموذج جاء كما

-:

$$Y = 3907 + 1.6535 X_2 + 1.0091 X_4$$

$$(5.58) \quad (8.05) \quad (4.11)$$

إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (98.7%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطر تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وصافي التجارة الخارجية لها، وان النسبة المتبقية (1.3%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج يطلق عليها عادة تسمية المتغير العشوائي.

الجدول (9): تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لدوله فطر للمدة (2007-1991)

المتغيرات		أسماء المتغيرات		
	Y	()		
	X ₁	()		
	X ₂	م الاستهلاك النهائي ()		
	X ₃	صافي التجارة الخارجية		
	X ₄			
		الحرية	(t)	
Consta nt	3907	5.58	2	R ² =98.7%
X ₂	1.6535	8.05	14	R ² =98.5%
X ₄	1.0091	4.11	16	F=527.03
				DW=2.41

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.



تبين قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2.14)، في حين يبين إختبار (Klein) إن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وإن قيمة إختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي في هذا الانموذج.

إن نتائج التقدير لهذا الانموذج تبين إن التأثير المعنوي الأكبر بين هذين المتغيرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر يعود إلى تأثير حجم الاستثمار الإجمالي فيها هذا ما اظهرته نتائج التقدير لهذا الانموذج التي تبين بان هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين هذا المتغير وحجم الناتج المحلي الإجمالي وإن هذه العلاقة جاءت متطابقة النظرية الاقتصادية. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً في حجم الاستثمار الإجمالي في دولة قطر بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (1.6535) وحدة.

تظهر نتائج التقدير لهذا الانموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر و صافي التجارة الخارجية، وإن هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى إن تغيراً في صافي التجارة الخارجية لقطر بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (1.0091) وحدة.

تحليل المسار في دولة قطر:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (10) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى



تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (10): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط			
	X ₁	X ₂	Y
X ₁	1.0000		
X ₂	0.9295	1.0000	
Y	0.9854	0.9624	1.0000
المقررات المعيارية			
X ₁	0.66830		
X ₂	0.34117		
المتغيرات	معدل الانفتاح المالي	حجم الاستثمار الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
معدل الانفتاح المالي	(0.66830)	0.317117515	0.9854
حجم الاستثمار الإجمالي	0.62118485	(0.34117)	0.9624

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية
ملاحظة: القيم النظرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (10) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة نجد إن معدل الانفتاح المالي في دولة قطر ذا تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال حجم الاستثمار الإجمالي وهو ذو تأثير

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لحجم الاستثمار الإجمالي موجباً وهو ذو تأثير عالٍ أيضاً،



في حين كان التأثير غير المباشر موجبا وعاليا من خلال حجم الاستثمار الإجمالي.

اخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد معدل الانفتاح المالي أولاً ومن ثم . م الاستثمار الإجمالي ثانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للمدة (1991-2007)

للحصول على أفضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانة بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. هذا الانموذج اجتاز ثلاث من المتغيرات المستقلة الأربعة المستخدمة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير معاملات الانموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = -4080 + 1.5124 X_2 + 1.07786 X_3 + 1.06705 X_4$$

(2.83) (10.77) (15.39) (27.23)



الجدول (11): تقدير داله الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للمدة (1991 -
(2007)

أسماء المتغيرات				المتغيرات
()				Y
حجم الاستهلاك النهائي				X ₁
صافي التجارة الخارجية				X ₂
				X ₃
				X ₄
		(t)	درجات الحرية	
Const	-4080	2.83	3	R ² =99.9%
X ₂	1.5124	10.77	13	R ² =99.8%
X ₃	1.07786	15.39	16	F=2987.27
X ₄	1.06705	27.23		DW=1.99

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب: الإلكتروني.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (99.9%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي واخيراً صافي التجارة الخارجية للكويت، وان النسبة المتبقية وهي جَد صغيرة (0.1%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تشير قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3.13)، في حين يبين اختبار (Klein) إن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وان قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي. تبين نتائج التقدير لهذا الانموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي



وحجم الاستثمار الإجمالي للكويت، كما إن هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً في حجم الاستثمار الإجمالي للكويت بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (1.5124) وحدة. يعود التأثير المعنوي الآخر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت إلى حجم الاستهلاك النهائي هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا الانموذج التي تبين بان هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي فيها وان هذه العلاقة كانت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فهي تعني إن تغيراً في حجم الاستهلاك النهائي في الكويت بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.07786) وحدة.

تبين نتائج التقدير لهذا الانموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للكويت و صافي التجارة الخارجية، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى ان تغيراً في صافي التجارة الخارجية لهذه الدولة بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.06705) وحدة.

تحليل المسار في الكويت :-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (12) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار



للمتغيرات المستقلة (الثلاث) ذات التأثير المعنوي المؤثرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت وكما هو موضح في الجدول الآتي :-

الجدول (12) تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصنوفة الارتباط				
	X ₂	X ₃	X ₄	Y
X ₂	1.0000			
X ₃	0.8418	1.0000		
X ₄	0.8269	0.7177	1.0000	
Y	0.9393	0.8897	0.9453	1.0000
المفردات المعيارية				
X ₂	0.26146			
X ₃	0.30179			
X ₄	0.51249			
المتغيرات	حجم الاستثمار الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	صافي التجارة الخارجية	الناتج القومي الإجمالي
حجم الاستثمار الإجمالي	(0.26146)	0.254046822	0.42377798	0.9393
حجم الاستهلاك النهائي	0.220097028	(0.30179)	0.367814073	0.8897
صافي التجارة الخارجية	0.216201274	0.216594683	(0.51249)	0.9453

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.
ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (12) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة نجد إن حجم الاستثمار الإجمالي ذا تأثير مباشر موجب ولكنه متوسط الفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي للكويت، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال صافي التجارة الخارجية وان التأثير غير المباشر من خلال حجم الاستهلاك النهائي كان ايجابيا لكنه متوسط الفاعلية. يعد حجم الاستهلاك النهائي في الكويت ذا تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال حجم الاستثمار الإجمالي في الكويت لكنه كان متوسط التأثير، ونرى إن التأثير غير المباشر من خلال صافي التجارة الخارجية كان ايجابيا وهو ذو تأثير عالٍ.



وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لصافي التجارة الخارجية موجباً وهو ذو تأثير عال أيضاً، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال حجم الاستهلاك النهائي، وكان الأمر كذلك فيما يخص التأثير غير المباشر الذي جاء من حجم الاستثمار الإجمالي في الكويت، فقد كان تأثيره إيجابياً وعالاً، وأخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد صافي التجارة الخارجية أولاً ومن ثم حجم الاستهلاك النهائي ثانياً وأخيراً حجم الاستثمار الإجمالي المباشر كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (1991-2007)

للحصول على أفضل توفيق للانموذج فقد تمت الاستعانة بالانموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. في هذا الانموذج اجتاز إثنان من المتغيرات المستقلة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير الانموذج جاء بالشكل الآتي:-

$$Y = -546698 + 1.8907X_1 + 2.4790X_3$$

(6.40) (5.20) (16.22)



الجدول (13)

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2006-1991)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
الناتج المحلي الإجمالي					Y
معدل الانفتاح المالي					X_1
حجم الاستثمار الإجمالي (أستبعد)					X_2
حجم الاستهلاك النهائي					X_3
صافي التجارة الخارجية (أستبعد)					X_4
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصنوفة الارتباط
Constant	-546698	6.40	2	$R^2=96.0\%$	X1 X3 0.922
X_1	18907	5.20	11	$R^2=95.3\%$	
X_3	2.4790	16.22	13	$F=132.58$	
				$DW=1.62$	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الانموذج تبين ان (96.0%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعود إلى معدل الانفتاح المالي و حجم الاستهلاك النهائي لهذه الدول، وان النسبة المتبقية (4.0%) تعود إلى تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا الانموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تشير قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2.11)، في حين يبين إختبار (Klein) إن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وان قيمة إختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الدائني بين قيم المتغير العشوائي.



إن اختبار تحليل البواقي قائم على استبعاد القيم الشاذة من القياس، التي تؤدي إلى زيادة تباينات الأخطاء والتي بدورها ستزيد من مشاكل القياس، لذلك قام الباحث باستبعاد قيم السنوات 1994 و 2005 و 2007 من القياس. إن نتائج التقدير لهذا النموذج تبين أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة ومعدل الانفتاح المالي فيها، وإن هذا السلوك جاء متطابقاً مع المنطق الاقتصادي. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في معدل الانفتاح المالي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بمقدار (1.8907) وحدة.

إن التأثير المعنوي الأكبر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة يعود إلى حجم الاستهلاك النهائي هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا النموذج التي تبين أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستهلاك النهائي فيها وأن هذه العلاقة كانت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، تعني أن تغيراً في حجم الاستهلاك النهائي في هذه الدول بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.4790) وحدة.

تحليل المسار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (14) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، وقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذوي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة وكما هو موضح في الجدول الآتي:-



الجدول (14) يبين تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط			
	X ₁	X ₂	Y
X ₁	1.0000		
X ₂	- 0.4024	1.0000	
Y	- 0.0874	0.9287	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₁	0.34151		
X ₂	1.06607		
المتغيرات	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	معدل الانفتاح المالي
معدل الانفتاح المالي	- 0.0874	-0.428986568	(0.34151)
حجم الاستهلاك النهائي	0.9287	(1.06607)	-0.137423624

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (14) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة نجد إن معدل الانفتاح المالي في هذه الدول ذا تأثير مباشر موجب وعال؛ الناتج المحلي الإجمالي، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان سالباً من خلال حجم الاستهلاك النهائي وهو ذو تأثير عالٍ. وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لحجم الاستهلاك النهائي موجباً وهو ذو تأثير عالٍ، في حين كان التأثير غير المباشر سالباً وقليل من خلال معدل الانفتاح المالي. وأخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي أولاً ومن ثم معدل الانفتاح المالي ثانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.



الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

1. يعزز التحرير المالي المنافسة في الأسواق المالية, و يحسن كفاءة أداء الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية, والذي ينعكس إيجاباً على نوعية الخدمة المالية, وتوفير خيارات أفضل لمستهلكيها.
2. يسهم التحرير المالي في تطوير الاداء الاقتصادي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية, من خلال تنشيط خدمات الوساطة المالية, وتهيئة الاجواء الملائمة للفرص الاستثمارية, والتخصيص الافضل للموارد بين القطاعات الاقتصادية وبين الدول المختلفة.
3. يسهل التحرير المالي عملية حصول الحكومة على الموارد المالية وبتكاليف ادنى لتمويل قطاعاتها الاقتصادية, فضلاً عن حفزها لإدارة السياسات الاقتصادية الكلية, وسياسات الإشراف والرقابة على القطاع المالي بشكل كفء, بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية, إعادة ارسدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج.
4. يؤدي التحرير المالي إلى تهميش المؤسسات المالية المحلية إذا لم يجر الاستعداد الكافي من حيث إصلاح نظامها المالي وتكيفه, وإعادة المؤسسات في حقل الخدمات المالية بسبب عدم قدرتها على المنافسة, إذ يترتب عليها منافسة مؤسسات مالية عالمية, تتميز بمستوى عالٍ من الكفاءة, والتكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتعها بمزايا الحجم الكبير.
5. يعني التحرير المالي الاندماج في النظام المالي العالمي والمشاركة في العولمة المالية, مما يجعل النظام المالي المحلي مستقبلاً للاثمات المالية التي سرعان ما تنتقل عدواها إلى النظم المالية المحررة, يقوض من استقرارها.



6. اثبت التحليل الكمي ان التحرير المالي للدول الخليجية العربية منفردة لم يترك اثراً معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي. في حين كان الأثر ايجابياً ومعنوياً على المستوى الجمعي لهذه الدول ,وعليه فان التعامل على شكل اندماج للمؤسسات المالية واسواقها, من شأنه ان يفضي إلى مزيات اقتصادية افضل في مضمار التنافس في الاسواق المالية العالمية وتقوية موقفها التفاوضي في إطار الإسهام في القرارات المتخذة في منظمة التجارة العالمية بما يحقق لها عوائد اقتصادية ملموسة.

وتوصل البحث إلى المقترحات الآتية:-

1. يجدر بالدول التي تقدم على التحرير المالي ان تقوم ابتداءً بإصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية بشكل فعال على المستوى الدولي.
2. إعادة هيكلة مؤسسات الخدمة المالية قبل الولوج في عملية التحرير المالي وذلك بالتحول إلى الاندماج وتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة ,والاستفادة من مزيات الحجم الكبير ووصولها إلى حجوم تقترب من المؤسسات المالية الاجنبية , والوقوف بوجه ممارساتها الاحتكارية.
3. يترتب على المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول العربية ان تمارس دوراً افضل من خلال تقوية قدراتها الإشرافية والرقابية والتنظيمية على القطاعات المالية فيها وبخاصة في المراحل الأولى لعملية التحرير المالي, نظراً لحساسية القطاع المالي المفرطة للتقلبات في وتيرة رؤوس الاموال المحلية والاجنبية.
4. التشديد على حتمية التكامل المالي الخليجي والسير به باتجاه إندماج المؤسسات المالية الخليجية واستبدالها بعدد محدود من المؤسسات



المالية الضخمة التي تستطيع منافسة المؤسسات المالية الاجنبية بشكل افضل، في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية.
5. إيلاء اهمية خاصة لاسواق الاوراق المالية الخليجية، في ظل هذا التكامل المالي الخليجي المنشود، بقصد تطويرها وزيادة حجمها وقدرتها الاستيعابية واستحداث مؤسسات مالية مختصة من مثل مصارف الاستثمار وصانعي الاسواق والوسطاء الماليين.

The Probable Effects To Access World Trade Organization In The Field of Liberating Financial Services Trade In Economic Growth: Case Studies

Dr Abdullah Fadhil Al-Hayali

Lecturer/Dept of Economic & Social
Studies, Regional Studies
Centre/University of Mosul

Abstract

Liberating Financial Services trade and its relation with the economic growth is considered a fertile field in international economy. Results of quantitative analysis showed that Financial liberation of Arab Gulf States did not leave Positive and significant effects in Gross Domestic Product, Whereas it was both Positive and significant upon the aggregate level of these states, Therefore, to deal with financial corporations and its markets might lead to achieve better economic features in the field of competition in World Financial markets as well as strengthening its negotiate position in terms of contributing in the decisions of WTO to fulfill tangible economic returns. There should be a kind of stress to aggregate Gulf Financial integration and to be replaced by a limited number of huge financial institutes which can compete foreign



[93] الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ————— د. عبدالله فاضل الحياي



financial institutes in the light of liberating Financial Services Trade.





هوامش البحث

- (1) حيدر بن عبدالرضا اللواتي، "القطاع المصرفي والمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية"، مجلة المركزي، العدد(2)، السنة (25)، سلطنة عمان، مسقط، 2000، ص 12.
- (2) عبدالمطلب عبدالحמיד، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص122.
- (3) عماد محمد العاني، اندماج الاسواق المالية الدولية: اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، مطبعة ايلاف، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص148.
- (4) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، السدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002، ص 61.
- (5) حيدر بن عبدالرضا اللواتي، "القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في اطار التحليل الما"، مجلة المركزي، عدد خاص، السنة (25)، سلطنة عمان، مسقط، 2001، ص48.
- (6) عماد محمد العاني، المصدر السابق، ص152.
- (7) حمود بن سنجور الزدجالي، "النظام المصرفي العماني وتحديات العولمة"، مجلة المركزي، عدد خاص، المصدر السابق، ص24.
- (8) عماد محمد العاني، المصدر السابق، ص 148-149.
- (9) احمد طارق الاغا، اثر تحرير تجارة الخدمات () النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2004، ص75.
- (10) حيدر بن عبدالرضا اللواتي، "القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في اطار التحليل المالي"، المصدر السابق، ص48.
- (11) Luis AMajlif, and Simonetta Zarrilli, Challenging Conventional Wisdom: Implications of Trade in Services Liberalization, Trade, Poverty and Gross: Cutting Development Issues study, Series No(2), UNCTAD, UN, New York and Geneva, 2007, pp19 -20.
- (12) احمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص77.
- (13) Masamichi Kono, and Ludgre Shunknecht, Financial Services Trade, Capital Flows and Financial Stability, WTO, Geneva, 1998, p1
www.worldbank.org/research/interest/conf/past/paps15161ERAD19812
- (14) احمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص77.
- (15) Arturo Galindo, Financial Liberalization and Growth: Empirical Evidence, World Bank, 2002, pp.2-3.
- (16) احمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص77.



- (17) دالمطلب عبدالحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 149-155.
- (18) منار علي حسين مصطفى، "الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الاشارة الى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(3)، المجلد(31)، جامعة الكويت، 2003، ص ص 599-601.
- (19) المكان نفسه.
- (20) المكان نفسه.
- (21) L Achy, Financial Liberalization, Saving ,Investment and Growth in MENA countries ,2003
www.econwpa.Wustledu/eps/fin/paperspdf
- (22) الاسكوا، الاتجاهات الاقتصادية واثارها: سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة اعضاء في الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 15.
- (23) المصدر السابق، ص 16.
- (24) احمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص ص 102-103.
- (25) حاتم فهد محمود العبيدي، اثر تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1991-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2008، ص 125.
- (*) يتمثل هذا المعلم في معدل نسبة الموجودات الاجنبية إلى إجمالي الموجودات ونسبة المطلوبات الاجنبية إلى إجمالي المطلوبات وتشمل الموجودات (الأصول) الاجنبية لدولة ما مستحقات من مصارف في الخارج + إئتمان ممنوح للخارج + استثمار في اوراق مالية اجنبية + اصول اخرى اما المطلوبات (الخصوم) الاجنبية فتتمثل بالودائع + سندات طويلة الاجل + مستحقات لمصارف في الخارج + مطلوبات اخرى ينظر: عماد شهاب، التجارة والخدمات: الخدمات المالية، اوراق موجزة مقدمة الى المؤتمر الوزاري الخاص لمنظمة التجارة العالمية، الاسكوا والبنك الدولي، المكسيك، كانون، 2003، ص 15.
- (26) وليد إسماعيل السيفو، المدخل إلى الإقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 66.
- (27) Douglas RDewey and KHLu, A correlation and path: coefficient Analysis of components of Crested Wheatgrass Seed Production, Agron Journal, vol11, 1959, pp. 515-518.

وكذلك يُنظر :

D Link & B Mishra, Path Coefficient analysis of yield in rice varieties, Indian J Agric Sci ,43, New Delhi, 1973, pp 376-379.